دعم حقوق الإنسان والديمقراطية:

السجلات الأميركية ٢٠٠٢-٢٠٠٣

الشرق الأوسط

وزارة الخارجية الأميركية

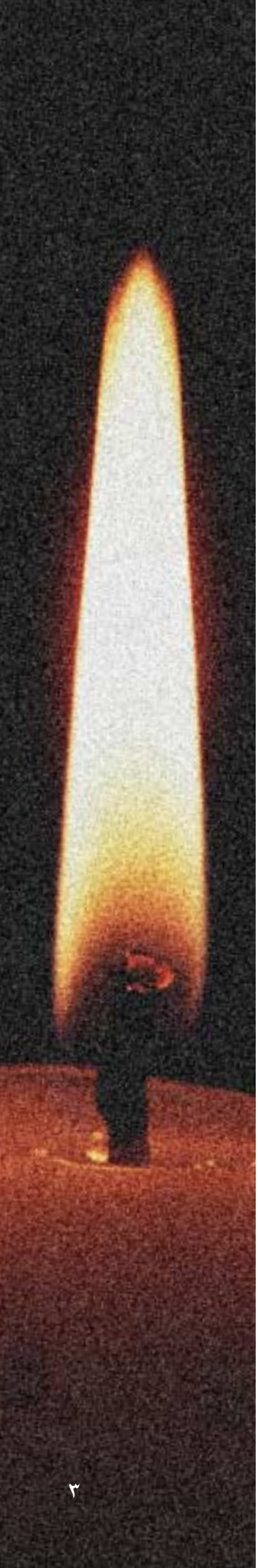

المحتويات

نص كلمة وزير الخارجية كولن باول	٤
نص كلمة لورن كرينر	٦
مقدمة	١١
كتابة التقارير الإعلامية في الشرق الأوسط	١٢
الجزائر	١٣
البحرين	١٤
مصر	١٥
إيران	١٦
الأردن	١٧
الكويت	١٨
لبنان	٢٠
ليبيا	٢١
المغرب	٢٢
عُمان	٢٤
قطر	٢٥
المملكة العربية السعودية	٢٦
سورية	٢٧
تونس	٢٨
الضفة الغربية وقطاع غزة	٢٨
اليمن	٣٠

دعم حقوق الإنسان والديمقراطية:
السجلات الأميركية ٢٠٠٢-٢٠٠٣

منشورات وزارة الخارجية الأميركية ١١٠٥٨
مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل
حزيران/يونيو ٢٠٠٣

مساعدات التنمية وغيرها من الموارد إلى الدول التي تحكم بعدل، وتستثمر في شعوبها، وتتقبل الحريات الاقتصادية وتقبل عليها.

كما أننا نساعد في خلق الظروف التي تجعل المجتمعات قوية مفعمة بالحيوية والنشاط من خلال دعمنا لحكم القانون، ووسائل الإعلام المستقلة، والحرية الدينية، وحريات الأقليات. ونحن نعمل للدفاع عن حقوق المرأة وتعزيز مكانتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية من خلال مناصرة مشاركتها الكاملة في الحياة العامة في بلدها ومناصرة حصولها بشكل متساو)مع الذكور(على الخدمات الأساسية.

ولا يمكن إطلاقاً تبرير الأعمال الوحشية ضد النساء واغتصاب وتشويه النساء، مهما كانت الظروف أو الثقافة. والولايات المتحدة قائدة في الجهود الدولية لمحاربة جريمة الاتجار بالبشر المروعة، التي تكون الغالبية الساحقة من ضحاياها من النساء والأحداث.

كما أننا نقف متضامنين مع النساء والرجال البواسل في جميع أنحاء العالم الذين يجاهدون في سبيل دفع عجلة حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية في بلدانهم وفي جميع أنحاء المجتمع الدولي. وسوف تساعد هذه التقارير الخاصة بممارسات الدول في مجال حقوق الإنسان في صياغة قرارات سياسات حكومة بوش أثناء عملنا لتحقيق عالم أكثر أماناً وحرية.

كما أننا نرجو أن تكون المعلومات التي تتضمنها هذه التقارير مفيدة للحكومات الأخرى وللصحافة والجمهور أثناء سعيها لفضح انتهاكات حقوق الإنسان واجتثاثها ولزيادة الامتثال لحقوق الإنسان.

وقد بذلنا أقصى ما نستطيعه لضمان كون هذه التقارير دقيقة وموضوعية. وهي تثبت ذلك بنفسها. كما أنها تثبت تعهد الرئيس بوش الرزين بأن تناضل الولايات المتحدة على الدوام في سبيل مطالب الكرامة الإنسانية التي لا يمكن التفاوض بشأنها.

كولن باول

وزير الخارجية الأميركية

١٣ آذار/مارس، ٢٠٠٣

نص كلمة وزير الخارجية كولن باول
لمناسبة نشر تقارير حقوق الإنسان للعام ٢٠٠٢
١٣ آذار/مارس، ٢٠٠٣

يسعدني تقديم تقارير وزارة الخارجية لعام ٢٠٠٢ عن ممارسات الدول في جميع أنحاء العالم في مجال حقوق الإنسان. وتعكس هذه التقارير التي كلّفنا الكونغرس بوضعها التزام الولايات المتحدة الثابت بالدفع قدما بمبادئ حقوق الإنسان المتفق عليها دولياً في جميع أنحاء العالم. لقد قامت بلادنا على أساس المبدأ القائل إن الحرية هي حق يكتسبه كل إنسان لحظة مولده، وتشعر أميركا بالفخر لأن تعمل كقوة تخدم الحرية عبر العالم برمته.

ونحن نعكف، أثناء قيادتنا حملة دولية ضد الإرهاب، على توسعة نطاق انتشار نِعَم الحرية داخل الولايات المتحدة وفي الخارج. إن الناس من جميع الأعراق والديانات والمناطق، إن الناس من كل لون وعقيدة وقارة، يريدون العيش بحرية وأمان، ويريدون توفير مستقبل أفضل لأبنائهم.

وتقوم القوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة وحلفائنا، في نفس هذه اللحظة التي أتحدث فيها إليكم، بالقتال لحماية بلدنا والعالم من الاتحاد الكارثي المحتمل بين دولة خارجة على القانون وأسلحة الدمار الشامل والإرهاب. وفي سياق قيامها بتلك العملية، نقوم بتحرير الشعب العراقي من طغيان لا يرحم أظهر ازدراء تاماً لحياة البشر. ونحن مصممون على مساعدة الشعب العراقي على إحراز دولة متحدة مستقرة، والتحرك قدماً نحو الديمقراطية والازدهار في ظل حكومة تمثيلية تحترم حقوق جميع مواطنيها.

إن نظام صدام حسين مثال كلاسيكي على حقيقة كون مثل هذه الأنظمة التي تنتهك حقوق مواطنيها بقسوة تميل عادة لأن تشكل أعظم التهديدات للسلام والأمن العالميين. وعلى العكس من ذلك، فإن الدول التي تظهر درجة كبيرة من الاحترام لحقوق الإنسان هي الأكثر احتمالاً لأن تسهم في الأمن والرفاه الدوليين. فحيث تزدهر حقوق الإنسان والحريات، لا يزدهر الإرهابيون والطغاة، ولا يسود النزاع والفوضى. وتقتضي قيم أميركا الديمقراطية ومصلحتنا القومية والتعهدات التي قطعناها للأسرة الدولية أن يكون الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها جزءا نشطاً لا يتجزأ من سياستنا الخارجية.

إن حكومة بوش ملتزمة بشدة بالعمل مع زعماء الحكومات والمنظمات غير الحكومية ونقابات العمال الحرة والأفراد في جميع أنحاء العالم لتحسين الامتثال لمعايير حقوق الإنسان الدولية. ونحن نعكف على العمل على تعزيز الحكم الخاضع للمساءلة والمحاسبة وحفز الإصلاحات السياسية والقانونية والاقتصادية. كما أننا نقوم بتوجيه

ولمعالجة التعسفات التي تم تأريخها في تقارير حقوق الإنسان السابقة، ضاعفنا كمية ما ننفقه في كرغيزستان وتركمانستان لدفع عجلة حقوق الإنسان والديمقراطية، في حين ارتفع ما ننفقه في أوزباكستان وطاجيكستان لدفع عجلة حقوق الإنسان والديمقراطية إلى أربعة أضعاف ما كان عليه منذ ١١ أيلول/سبتمبر. كما أننا قمنا بشحذ برامجنا الخاصة بحقوق الإنسان والديمقراطية في جميع هذه الدول.

ولن يتم تغيير عقود من الثقافة السوفياتية الطابع بين عشية وضحاها. وتنص هذه النسخة من تقرير حقوق الإنسان على أن الاتزام بحقوق الإنسان ما زال ضعيفاً في كل تلك الدول الخمس. ولكننا شاهدنا في عدد منها تسارعاً في التقدم في الثمانية عشر شهراً الأخيرة مقارنة بالسنوات الخمس الماضية.

وفي الشرق الأوسط، هناك تفاوت ضخم في الديمقراطية بين الكثير من دول المنطقة وبقية أنحاء العالم. وقد ظل هناك طوال عقود ما أطلق عليه البعض تعبير زاستثناء ديمقراطي للشرق الأوسطس.

وكما تشير تقاريرنا، كان العراق المنتهك الرئيسي في عام ٢٠٠٢ في ما يتعلق بحقوق الإنسان، ولكننا سجّلنا في تقريرنا انتهاكات حصلت في جميع أنحاء المنطقة.

وقد أطلق وزير الخارجية باول في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي، مبادرة الشراكة الأميركية-الشرق أوسطية، بهدف تحقيق إصلاح شامل ومستقبل زاهر للمنطقة. وتقرّ المبادرة بالتحديات الاقتصادية والسياسية والتعليمية التي تواجه العالم العربي، كما أنها تعكس عزم الحكومة الأميركية على معالجتها.

وتعزز المبادرة البرامج التي كانت قد بدأت بالفعل في أعقاب ١١ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠١، وهي برامج تقدم المساعدة لتجارب في الديمقراطية تجري حالياً في بلدان كالمغرب والبحرين وقطر. وسوف تساعد مبادرة الشراكة الأميركية-الشرق أوسطية على توسيع نطاقها لتشمل دولاً أخرى لم تتوطد فيها الديمقراطية بعد.

وتحمل تجارب المنطقة الديمقراطية، علاوة على تجربة الملايين من المسلمين الذين يعيشون في ديمقراطيات وطيدة، في طياتها الأمل بأن العمل نحو تحقيق الديمقراطية في هذه المنطقة هو هدف ممكن التحقيق وإن لم يكن عملية ستتم بين عشية وضحاها. ويذكر تقريرنا، كما أشرنا، انتهاكات الصين الخطيرة لحقوق الإنسان، من انتهاكات الحرية السياسية والدينية

نص كلمة لورن كرينر بمناسبة إصدار تقارير حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٢
١٣ آذار/مارس، ٢٠٠٣

شكراً حضرة الوزير. يسعدني أن أكون هنا اليوم لإصدار تقارير وزارة الخارجية السنوية السابعة والعشرين حول ممارسات حقوق الإنسان في الدول المختلفة. وآمل أن تمنحوني لحظة، قبل أن أناقش محتويات التقرير، لشكر كل أولئك الذين عملوا على وضع هذه التقارير. ويتطلب هذا التقرير الذي يتناول الأوضاع في حوالى مئتي دولة مختلفة، ويتألف من ملايين الكلمات، قدراً هائلاً من البحث وجمع المعلومات اللذين يقوم بهما الدبلوماسيون هنا وفي الخارج.

وتستدعي تلك العملية بذل العاملين في سلكنا الخارجي جهوداً ضخمة، في ظروف صعبة وحتى خطرة في كثير من الأحيان، للتحقيق في أمر الاساءات ومساعدة الأفراد المعرضين للخطر. كما يحتوي التقرير على معلومات تم الحصول عليها من منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية ومن منظمات دولية ووسائل إعلام دولية ومن أكاديميين وقانونيين، يعمل الكثير منهم هم أيضاً على صيانة حقوق الإنسان ووضع التقارير عنها في ظروف محفوف بأخطار كبيرة. وأنا مدين بشكر خاص إلى سنثيا بنتون، رئيسة مكتب التقارير الخاصة بالبلدان المختلفة التابع لمكتبي. وإن موظفي مكتبها، مثلهم في ذلك مثل الموظفين الآخرين في مكتبي، يشكلون مجموعة متفانية موهوبة من الأشخاص الملتزمين بإيراد الحقائق بأقصى ما يمكن من دقة وموضوعية.

هذه هي النسخة السابعة والعشرون من تقارير حقوق الإنسان. وحين صدرت هذه التقارير أول مرة، كان في العالم ما قد يصل عدده إلى اثنتي عشرة دولة ديمقراطية، تتركز في أميركا الشمالية وأوروبا الغربية مع عدد ضئيل في آسيا. وحين اجتمعت المجموعة الديمقراطية في سيئول بكوريا الجنوبية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، شاركت في الاجتماع أكثر من مئة دولة من جميع القارات. وقد أرّخت تقارير حقوق الإنسان لتطور تلك الديمقراطيات، وهي تؤرخ أيضاً، في خضم الحرب على الإرهاب، التعسفات في الدول الدكتاتورية.

لقد قال الوزير باول في العام الماضي إن الحرية تحارب الإرهاب وعدم الاستقرار والنزاع. ونحن ما زلنا نعتقد بأن نوعية تقارير حقوق الإنسان يجب أن تظل ممتازة، ويعود ذلك، جزئياً، إلى كونها تخدم كمرشد لوضع حد للتعسفات. واسمحوا لي أن أقدم بعض الأمثلة.

كانت لدى الكثيرين في آسيا الوسطى آمال ضخمة في أننا سنشاهد، مع انهيار الاتحاد السوفياتي، تحسنات في الممارسات الديمقارطية واحترام حقوق الإنسان. إلا أنه تم القضاء على تلك الآمال تدريجاً في التسعينات من القرن الماضي.

وقد جعل ١١ أيلول/سبتمبر من الضروري تجديد الاتصالات مع دول آسيا الوسطى الخمس. وصممنا على أننا لن نستطيع تجاهل ممارستها بشأن حقوق الإنسان، إن كنا سنعتمد عليها كحلفاء.

وقد تم تسليم التقارير للكونغرس في وقت سابق من صباح اليوم. وسوف تنشر على موقع وزارة الخارجية الإلكتروني فتصبح متوفرة للجميع عقب انتهاء هذه الجلسة الإعلامية. ونحن نقدر ما تثيره هذه التقارير من نقاش وجدل ونعتقد أنه لا يمكن لمثل هذا الحوار إلا أن يؤدي إلى دفع عجلة قضية حقوق الإنسان الشاملة.

ويسعدني أن أجيب الآن عن أسئلتكم. واسمحوا لي أن أبدأ بلاوس، حيث شاهدنا تقدماً تدرجياً في مجال الحرية الدينية. وهذا أمر أمضى السفير جون هانفورد، سفيرنا المختص بشؤون الحرية الدينية، وقتاً طويلاً في العمل عليه.

كما أننا شاهدنا، بالطبع، تصرفات لا تعجبنا، تصرفات يشاهدها المرء عادة في المجتمعات الفاشستية.

لورن كرينر
مساعد وزير الخارجية للديمقراطية وحقوق الإنسان

١٣ آذار/مارس، ٢٠٠٣

المنظم حتى سجن المنشقين. وعلى الصعيد الفردي، شجبنا عمليات الاعتقال السياسي التي وقعت أخيراً، والتدهور الذي أشار إليه الوزير باول، وإعدام التيبيتي لوبسانغ دهوندَب واستمرار احتجاز ربيعة قدير ويانغ وايبنغ وغيرهما. وإننا نشعر بالارتياح إزاء إطلاق سراح نغواناغ سانغدرول في عطلة نهاية هذا الأسبوع.

وتشكل إعادة صياغة الحوافز على الديمقراطية إحدى أهم أولوياتنا القصوى حول العالم. وهذا بالذات هو ما يحققه حساب تحدي الألفية الذي أعلنه الرئيس من خلال إيجاد إطار عمل جديد مبتكر تمكن مساءلته ومحاسبته على طريقة تقديم المساعدات الخارجية.

ويزيد حساب تحدي الألفية من أهمية وضع التقارير عن حقوق الإنسان والديمقراطية كما أنه يشكل في نفس الوقت مثالاً آخر على الدمج العملي بين رصد حقوق الإنسان وتطبيق السياسة الخارجية.

وسيوفر حساب تحدي الألفية الذي يضع معايير للحكم الديمقراطي والحرية الاقتصادية وأهدافاً تنموية في مجالي الصحة والتعليم، وسيلة لتقليص التفاوت بين مفاهيم حقوق الإنسان المثالية والممارسات الفعلية في إفريقيا، من ضمن مناطق أخرى. وتساعدنا التقارير الخاصة بالدول في تحديد تلك التحديات.

ولم يعد تشجيع الديمقراطية وحقوق الإنسان من اختصاص الولايات المتحدة وحدها دون سواها. وقد أشرت في وقت سابق إلى المجموعة الديمقراطية التي اجتمعت في شهر تشرين الأول/نوفمبر الماضي في سيئول.

وقد أكد مشاركون من أكثر من مئة دولة على أن الديمقراطية هي أفضل سلاح لمحاربة الإرهاب قائلين: "إن الديمقراطية توفر أساساً متيناً لمجتمعات مزدهرة مسالمة من خلال تمكين الشعوب، وإخضاع الحكومات لقدر أكبر من المساءلة والمحاسبة والتجاوب مع احتياجات الشعوب، وتيسير التنمية الاقتصادية المستديمة."

وعزا البيان إلى الديمقراطية الفضل في، أكثر من أي شيء آخر، تعزيز احترام صيانة جيمع الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية. ومن أهدافنا تحقيق انضمام مزيد من الدول إلى تلك المجموعة الديمقراطية من خلال الدبلوماسية ومساعدة الديمقراطيين عن طريق الآليات المتوفرة حالياً وحساب تحدي الألفية الجديد.

كتابة التقارير الإعلامية في الشرق الأوسط

في الوقت الذي تخصص فيه وسائل الإعلام العالمية أهم فترات النشرات الأخبارية للإشارة الى الحرب في العراق، تركّز مؤسسة «انترنيوز» (Internews)، الممولة من هبة قدمها مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل (DRL)، اهتمامها على توفير دروس لا تقدر بثمن للصحفيين العرب حول الدور الهام للدقة، والموضوعية، والتوازن في التقارير الصحفية ووسائل الإعلام المحلية. وكجزء من سلسلة دوراتها الجارية لتدريب صحفيين شرق أوسطيين على تحرير التقارير الصحفية بمسؤولية، رعت انترنيوز ورشة عمل لمدة أربعة أيام في عمّان بالأردن، حتى عندما كانت الحرب مستعرة في العراق المجاور. وشاركت النساء في هذه التدريبات التي اشتملت على عدة دورات تعليمية. تدرب أربعون من الأردنيين، والفلسطينيين، والسعوديين، معظمهم من النساء، على القواعد الأساسية للصحافة المحترفة مع التشديد القوي على أساليب تحرير التقارير الأساسية، والمقابلات ومهارات كتابة التقارير والأخبار، كما تدربوا على تغطية القضايا القانونية، والتحليلات النقدية، وحرية التعبير، والأخلاقيات. تعاون الرجال والنساء، وعملت النساء المحجبات إلى جانب زميلاتهن غير المحجبات. وجد المتدربون معلّمين مخلصين، كما اكتشف هؤلاء المعلّمون لدى المتدربين توقا حقيقيا لامتلاك مهارات حول الصحافة المسؤولة القائمة على الوقائع. شكل هذا درساً مُلهماً ومشجعاً لهذا النوع من الاستثمار ذ في الوقت، والموارد، والرعاية، والحساسية تجاه الثقافة مما سوف يساعد في تنمية وسائل إعلامية حيوية، وتعددية، ومنفتحة في المنطقة.

شهد الشرق الأوسط خلال العام المنصرم بعض الاتجاهات الإيجابية نحو الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان. ففي قطر، وافق المواطنون بأكثرية ساحقة، عبر استفتاء، على دستور جديد قائم على مبادئ ديمقراطية ثابتة. وفي الخريف الماضي، أجرى المغرب أكثر انتخاباته ديمقراطية، بينما اشتركت النساء البحرانيات في الاقتراع في أول انتخابات قومية تشارك فيها وأعلن سلطان عُمان أن حق الانتخاب الكامل سوف يطبق على جميع المواطنين، ابتداء من سن الحادية والعشرين خلال الانتخابات القومية التي ستجري السنة المقبلة. كما تم تأسيس أعداد اكبر من المنظمات غير الحكومية (NGOs) في مختلف أنحاء الشرق الأوسط، وعمل العديد من النقابات العمالية على وضع قوانين عمل افضل، وجرت خصخصة شركات تملكها الدولة. وفي بعض نواحي المنطقة، حيث يزداد استخدام الإنترنت، بدأ الناس يبحثون بحرية عن الأفكار الجديدة على الساحة العالمية. وتم في بعض المناطق تقدم نحو إنشاء وسائل إعلام عربية تبث على نطاق واسع بحيث تشكل مصدراً للمعلومات بديلاً عن قناة «الجزيرة». أما الرقابة الحكومية المتشددة على وسائل الإعلام فأصبحت تتآكل ببطء كلما ترسخت العولمة.

«...سوف يقف الأميركيون دائماً وبثبات إلى جانب مطالب الكرامة الإنسانية التي لا تقبل الجدل: حكم القانون؛ والحد من سلطة الدولة؛ واحترام النساء؛ والملكية الخاصة؛ وحرية التعبير؛ والمساواة أمام القانون؛ والتسامح الدينية وستقف أميركا إلى جانب الرجال والنساء الشجعان الذين يدافعون عن تلك القيم حول العالم، بما في ذلك العالم الإسلامي، حيث لدينا أهدافاً أعظم من مجرد إزالة التهديدات واحتواء الاستياء.»

الرئيس بوش
في خطابه عن حال الاتحاد
٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢

بصورة عامة، تشير هذه الخطوات إلى مزيد من التعددية واحترام الحريات الأساسية في بلدان الشرق الأوسط وإلى اتجاه ابعد مدى نحو الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان. غير أن الوضع العام لحقوق الإنسان والديمقراطية في المنطقة يبقى بائسا. فالنمو السكاني السريع يسبق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، كما أن بلدان الشرق الأوسط غائبة بدرجة كبيرة عن الأسواق العالمية. ولا زال العديد من بلدان المنطقة يشكو من حرمان منتظم للحريات السياسية، حيث لا يمكن للنساء الاشتراك في الانتخابات أو شغل وظائف في بعض البلدان، كما أن بعض الحكومات تفرض قيوداً قاسية جداً على حرية التعبير وعلى نشوء المنظمات غير الحكومية. هذا المزيج من الجمود الاقتصادي والسياسي سيولد مزيداً من عدم الاستقرار، والأمن، والفقر إن لم تتم معالجته. كما أن التعليم يعتريه الركود في الشرق الأوسط، تاركاً أعداداً كبيرة من البالغين الأميين، وأطفالاً يشكون من النقص في التعليم، وقوة عاملة تفتقر إلى التعليم المطلوب كي تتمكن من المنافسة بنجاح في الأسواق العالمية. كذلك، فان العديد من المواطنين في الشرق الأوسط أصبحوا متطرفين بسبب التعليم الديني على حساب التعليم العلماني للتاريخ، والتربية المدنية، والاقتصاد، والقراءة والكتابة، والرياضيات، والعلوم. ونحن نتطلع بأمل إلى تشكيل حكومة ديمقراطية في العراق قادرة على أن تكون بمثابة مثال يُحتذى في المنطقة.

تواصل حكومة الولايات المتحدة بذل جهودها لمساندة قيام المزيد من التعددية والنمو الاقتصادي، واحترام حقوق الإنسان، والحريات الاساسية في الشرق الأوسط. وتشجع الولايات المتحدة حالياً برامج تعزز دور الصحفيين المستقلين والنقابات العمالية وزيادة الاحترام لحكم القانون، وتحسين إدارة العمليات الانتخابية، وإقامة حوار إقليمي حول الديمقراطية بين أعضاء المنظمات غير الحكومية والحكومات. إن مبادرة الشراكة للشرق الأوسط (MEPI) التي أُعلنت في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢، هي مبادرة من جانب وزارة الخارجية تموّل المساعدات في مجالات ثلاثة لها علاقة بالديمقراطية وتقدم حقوق الإنسان في الشرق الأوسط (1): الإصلاحات الاقتصادية، والاستثمارات التجارية، وتنمية القطاع الخاص؛ (2) التعليم؛ و(3) تنمية المجتمع المدني، والحكم الصالح، والشفافية التي تزيد المشاركة السياسية للرجال والنساء. وتواصل حكومة الولايات المتحدة أيضاً المبادلات التربوية والثقافية للأمد البعيد مع شركائها في الشرق الأوسط.

لتقييم التقدم الذي تحققه الحكومة الجزائرية لاجل تحسين أوضاع حقوق الإنسان. كذلك ألحّت الولايات المتحدة على الحكومة الجزائرية لإقامة علاقات منفتحة ومرحبة بمنظمات حقوق الإنسان الدولية، بمن في ذلك مقررو الأمم المتحدة.

البحرين

على الرغم من أن البحرين خطت مؤخراً خطوات كبرى باتجاه إقامة مجتمع ديمقراطي ومدني، فان البلاد لا تزال تعاني من مشاكل تتعلق بالنظام القضائي الذي تؤثر فيه السلطة التنفيذية، وبحصانة قوات الأمن من العقاب، وبعض القيود على حرية التعبير، كما وبالإساءة إلى حقوق العمال الأجانب. تركز الاستراتيجية الأميركية للديمقراطية وحقوق الإنسان لسنة ٢٠٠٣٢٠٠٢ في البحرين بقوة على إقامة مؤسسات سياسية قوية قائمة على المبادئ الديمقراطية، بما في ذلك مشاركة الأحزاب المعارضة وزيادة المشاركة السياسية، إضافة إلى الحاجة لقانون جديد يمنع المتاجرة بالبشر، ومزيد من التدخل السياسي المشجع للتسامح المجتمعي بين السنة والشيعة. أطلقت السفارة الأميركية في البحرين عدة مشاريع لتشجيع الإصلاحات الخاصة بتلك القضايا بما فيها مشاريع حول المشاركة السياسية، والمزيد من المساعدة لأعضاء الحكومة الجدد، والإصلاح القضائي، وتدريب قوى الأمن، علاوةً على منع المتاجرة بالبشر.

أجرت البحرين سنة ٢٠٠٢ أول انتخابات بعد انقطاع دام قرابة ٣٠ سنة، مفتتحة بذلك برنامجاً للإصلاح السياسي قرّب البلاد اكثر من إقامة مجتمع ديمقراطي. فالاقتراع في البحرين عام، لكن الولايات المتحدة ساندت الجهود الرامية إلى التأكد من أن المواطنين يشاركون في الحكم وانهم يتخذون قرار الاقتراع عن وعي. مولت الولايات المتحدة هبة للمعهد القومي الديمقراطي (NDI) الذي نظم ورش عمل حول قضايا المرأة، والمشاركة السياسية، والتدريب المؤسساتي. ودرب المعهد أيضاً منظمة محلية غير حكومية لمراقبة الانتخابات التي أُعلن عند انتهائها على أنها كانت حرة ونزيهة. علاوة على ذلك، مولت الولايات المتحدة برنامجاً أدارته المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية (IFES) لإنشاء مركز إقليمي للموارد الديمقراطية وحقوق الإنسان. ويؤمن برنامج آخر التدريب والمساعدة للنواب المنتخبين مؤخراً.

كذلك ساندت الولايات المتحدة بنشاط إصلاح النظام القضائي في البحرين. فقد مولنا مبادرة جمعية المحامين الاميركيين لقوانين أوروبا الوسطى وأوراسيا (ABA/CEELI) لأجل تقييم النظام القضائي ومساعدة الجهود التي تبذلها وزارة العدل لإنشاء نظام قضائي أكثر حداثة وفعالية.

تاريخياً، كان يُسمح لقوى الأمن تجاوز صلاحياتها دون عقاب، لكن الولايات المتحدة تعالج هذه القضية وتعمل مع حكومة البحرين لإصلاح قوى الأمن كي تتكيف مع المعايير الدولية. فقد أرسلت الولايات المتحدة إلى البحرين، تحسباً لأعمال الشغب بمناسبة القمة العربية فيها هذه السنة، فريق مساعدة للتصدي لأعمال الإرهاب (ATA) لتقييم وضع القوى الأمنية. وقد قدم الفريق بعض الاقتراحات بالنسبة لأفضل طريقة لتدريب قوى الأمن، بما في ذلك ضبط الجماهير والسيطرة على أعمال الشغب، إضافة إلى حلقات دراسية للرسميين ذوي الرتب المتوسطة والرفيعة حول التخطيط العملاني والاستراتيجية، وتدريب قادة الشرطة، وتزويد الشرطة بمعدات غير قاتلة والتدريب عليها.

بعد أن تمت الموافقة على شروط هذا التمويل، سوف يتم التعامل مع تلك المقترحات في محاولة

الجزائر

لدى الجزائر تاريخ من حرية تقييد التعبير، والحصانة من العقاب في حال ارتكاب الجرائم، ونظام قضائي يخضع لتأثير السلطة التنفيذية، وكل هذا يساهم في الإساءة لحقوق الإنسان. تتعامل الاستراتيجية الأميركية لسنة ٢٠٠٢–٢٠٠٣ مع الديمقراطية وحقوق الإنسان في الجزائر إضافة الى تشكيلة واسعة من القضايا الحساسة من بينها مساندة إجراء انتخابات نزيهة وشفافة، وقضية المفقودين، وتثبيت حكم القانون، واصلاح القوانين، واحترام حقوق الأقليات، وحماية حرية الصحافة إضافة إلى القضايا النسائية. أما الجهود الأبعد مدى فتتعلق ببرامج تعزيز إشراك الناس في العملية السياسية، وأعمال الحكومة وإجراءاتها، ودمج النساء في المجتمع، والحل النهائي لمسألة وقضية المفقودين، وتعزيز أعمال المجتمع المدني.

وتعتبر حالة الطوارئ المفروضة على البلاد أهم ما يساهم في تفاقم مشاكل حقوق الإنسان في الجزائر، حيث توفّر للحكومة سلطات واسعة للحد من حقوق الإنسان لأغراض أمنية. التزمت الولايات المتحدة الحفاظ على حوار متواصل حول حقوق الإنسان يشدد على أهمية الالتزام القوي بتطبيق حكم القانون والحكم الصالح. وساعدت الولايات المتحدة أيضا العديد من البرامج بما يزيد عن ٥٠٠ ألف دولار خلال سنة ٢٠٠٢ سمحت بتأمين التعليم العملي حول حقوق الإنسان للقضاة، والمحامين، والعسكريين من الرتب المتوسطة، وممثلي المنظمات غير الحكومية. وساعد هذا التمويل في قيام قضاة فدراليين أميركيين بزيارة الجزائر للمساعدة في الإصلاح القضائي.

وعملت الولايات المتحدة أيضاً على تأمين مساعدة تقنية واسعة غير حزبية خلال الانتخابات البرلمانية والبلدية التي جرت سنة ٢٠٠٢. وهدفت برامج لها علاقة بهذه المواضيع، بموجب هبة قيمتها ٨٠٠ ألف دولار قدمتها الولايات المتحدة إلى المعهد الديمقراطي القومي (NDI)، لزيادة تجاوب وفعالية والتزام الأحزاب السياسية الجزائرية في العملية الانتخابية. ساعدت برمجة المعهد المذكور في جهود مراقبة الانتخاب. وساهمت في اتجاه جعل الانتخابات الجزائرية حرة ونزيهة. فقد تحسنت شفافية الانتخابات بصورة ملموسة بالمقارنة مع انتخابات سنة ١٩٩٧ على الرغم من النسبة الضئيلة لعدد الناخبين، لكن بالمقابل، شجعت الشفافية الثقة بالعملية الانتخابية..

يُشكل تعزيز دور المرأة الجزائرية في المجتمع أولوية أميركية أخرى. فاتصالات السفارة بالحلقات الناشطة المنخرطة في القضايا النسائية ازدادت، كما أن السفير استضاف العديد من الاجتماعات والأحداث بهدف تعزيز فعالية المشاركة النسائية في المجتمع السياسي والمدني. وقد أرسلنا أيضا، بموجب برنامج الزوار الدوليين، سبعة جزائريين إلى الولايات المتحدة لاكتساب تجارب مباشرة حول حقوق الإنسان، وعمليات الصحافة الشفافة، ودور المرأة في الحكومة.

ساندنا علناً، عبر السفارة، عمل وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان في الجزائر. فقد أثار السفير وكبار الرسميين الأميركيين الآخرين القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، وعلى الأخص قضايا المفقودين، والقيود الموضوعة بوجه المشاركة السياسية والصحفية، والوضع الحالي لحقوق الإنسان في منطقة القبائل ذات الغالبية البربرية، وتبني قانون جنائي جديد. أثيرت هذه المسائل مع رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء ووزير الخارجية، كما اجتمع المسؤولون الأميركيون مع اللجنة الاستشارية الوطنية لحماية وتشجيع حقوق الإنسان، إضافة إلى العديد من المنظمات غير الحكومية

بأكملها والى كافة المحاكم البدائية . ان مشروع «التعاون للخدمات على مستوى المجتمعات» يمثل مقاربة تجريبية بقيمة ٥,٢ مليون دولار لاعتماد إصلاحات الحكومات المحلية بهدف التغلب على مشكلة الإفراط في المركزية الحكومية ويركز المشروع على تعزيز الروابط بين الحكومة، وقطاع الأعمال، والمجتمع المدني من أجل زيادة المشاركة، والحكم الصالح، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، والشفافية في المجتمعات المتعاونة.

نفّذ قسم الشؤون العامة في السفارة مشروعا على مدى خمس سنوات بقيمة ٥٠٠ ألف دولار، يتعلق بالعدالة المدنية بالتعاون مع مكتب النائب العام. أدى المشروع إلى تبني آليات بديلة لحل الخلافات، مثل الوساطة والاستخدام الموسع «الأوامر القضائية الجنائية». ويشدد المشروع حالياً على إمكانية الالتماس بالنسبة للأحكام القضائية (Plea bargaining) وعلى إدخال مفهوم ما يسمى «بالمحامي العام» إلى النظام القانوني. مولت السفارة أيضاً العديد من المشاريع الصغيرة عبر آلية إشراك وكالات متعددة أدت الى هبات بلغ مجموعها ١٤٧,٠٠٠ دولار سنة ٢٠٠٢. ساعدت هذه البرامج على تمكين مشاركة المنظمات المصرية غير الحكومية في جلسات الاستماع للجنة الأمم المتحدة ضد التعذيب في جنيف، وفي سلسلة من برامج التواصل بين الأديان لتلفزيون الأطفال، وفي مؤتمر حول حقوق المعاقين، وفي مخيم صيفي صمم لتعريف الفتيان المصريين بمفاهيم الديمقراطية والمسؤولية المدنية.

ومن ضمن مساندتها لحرية الأديان، تحافظ السفارة على اتصالات رسمية بمكتب حقوق الإنسان في وزارة الخارجية وبقادة الطوائف المسيحية والإسلامية، وجماعات حقوق الإنسان وغيرهم من النشطاء. وأدلى السفير بتصريحات عامة تدعم التفاهم بين الأديان. وتساعد السفارة في تطوير مواد تشجع على التسامح، والتعددية، وتفهم الآخرين، باللغتين العربية والإنجليزية. كما مولت السفارة نسخة مصرية عن البرنامج التلفزيوني «افتح يا سمسم» (Sesame Street)، الذي تضم أهدافه تشجيع التسامح بما فيه التسامح بين الأديان. وتعمل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) مع المجلس الأعلى للآثار لتشجيع الحفاظ على الآثار الثقافية بما فيها المواقع التاريخية الإسلامية والمسيحية واليهودية. وقد مولت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أيضاً مركز التضامن التابع للنقابات العمالية في الولايات المتحدة (AFL-CIO) في القاهرة الذي لعب دوراً نشطاً في الدفاع عن حقوق العمال بما في ذلك التدريب وبرامج مقاومة تشغيل الأطفال.

وركز برنامج الزوار الدوليين على إرسال مشاركين معنيين بقضايا الإنسان، والحكم الصالح، والمجتمع المدني، ومشاركة المرأة في السياسة إلى الولايات المتحدة. وسوف يسافر هذه السنة وفدان إلى الولايات المتحدة يضمان عشرة ناشطين في هذه المجالات.

إيـــران

لدى إيران تاريخ من الاعدامات دون محاكمة، واستخدام التعذيب على نطاق واسع والمعاملات الأخرى المذلة بما فيها، على ما يُروى، الاغتصاب وتقييد حرية الكلام، والاجتماع، والصحافة، والتعبير. ولا زالت النساء والاقليات الدينية والاثنية تتعرض للعنف والتمييز. تساهم هذه المشاكل وغيرها في السجل السيء جداً لحقوق الإنسان، والتي ساءت حالها كثيراً خلال سنة ٢٠٠٢ رغم الجهود المبذولة حالياً داخل المجتمع

لتحسين الاساليب المتبعة لدى القوى الأمنية. وعلاوة على هذا المشروع، تم تأسيس قسم لحقوق الإنسان داخل وزارة الداخلية يعمل حالياً على صياغة المبادىء التوجيهية لقوى الأمن بالتناسق مع معايير الأمم المتحدة العشرة الخاصة بالشرطة.

ساندت الولايات المتحدة مشاركة البحرينيين في برامج الزيارات الدولية التي تشجع الإصلاحات السياسية والاقتصادية، بما في ذلك برامج المتاجرة بالبشر، وحرية الصحافة وتدريب القضاة، وتعزيز الحرية الاقتصادية، والدور القيادي للمرأة.

ألحت الحكومة الأميركية باستمرار على حكومة البحرين لإقرار قوانين تحظر المتاجرة بالبشر. وقد استجابت الحكومة فأنشأت استراتيجية عمل قومي لمواجهة المشكلة وبدأت منذ ذلك الحين في تطبيق تلك الاستراتيجية. كذلك، أقامت السفارة اتصالاً مع المنظمة غير الحكومية الوحيدة في البلاد التي تتعامل مع مشكلة المتاجرة وأجرت مناقشات مع هذه المنظمة ومع الحكومة لأجل صياغة الحلول الممكنة لهذا الأمر.

مصـــر

لدى مصر تاريخ من الاستخدام غير المناسب لمحاكم الطوارئ لأمن الدولة، والمحاكم العسكرية، والتعذيب، والقيود على حرية الجمعيات، التي تساهم جميعها في الإساءة الى حقوق الإنسان. الإستراتيجية الأميركية لاجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في مصر لسنة ٢٠٠٣٢٠٠٢، تتعامل مع تشكيلة واسعة من القضايا الحساسة بما فيها المساعدة على قيام مجتمع مدني أقوى بكثير، وزيادة الاحترام لحقوق الإنسان، وحقوق العمال، وحرية الأديان. وتقوم سفارة الولايات المتحدة بنشاط دبلوماسي حثيث بخصوص احترام حقوق الإنسان والحاجة إلى تعزيز المؤسسات الديمقراطية. فقانون الطوارئ الذي بدأ العمل به سنة ١٩٨١، والذي مُدّد العمل به لثلاث سنوات أخرى في شباط/فبراير ٢٠٠٣، لا زال يقيّد العديد من الحقوق الأساسية، وهو أحد أكبر المساهمين في مشاكل حقوق الإنسان في مصر. وقد تعهدت الولايات المتحدة إقامة حوار متواصل بالنسبة لحقوق الإنسان يطالب بقوة بعدم تمديد القانون، وبالحصول على ضمانات بالنسبة لتطبيق ليبرالي للقانون المصري الجديد الخاص بالمنظمات غير الحكومية. كما بلّغنا الحكومة أيضاً هواجسنا القوية في ما يتعلق بالمحاكمة التي قضت بإدانة ناشط المجتمع المدني سعد الدين ابرهيم، والذي تمت تبرئته تماماً في نهاية المطاف من قبل محكمة التمييز في آذار/مارس ٢٠٠٣.

تُشدد الولايات المتحدة على أهمية الالتزام بقوة بحكم القانون، والشفافية، والحكم الصالح عبر وكالة التنمية الدولية (USAID). فهناك منحة على مدى ست سنوات بقيمة ٣٢,٥ مليون دولار للمساعدة في تعزيز القدرات المؤسساتية للمنظمات غير الحكومية المصرية في مجالات الحكم الداخلي، والإدارة المالية النزيهة، ومناصرة مصالح المواطنين والمشاركة في نشاطات المجتمع المدني. يساعد مركز الخدمات التابع لمنظمة غير حكومية المواطنين على تعزيز حقوق الأطفال والذين لديهم حاجات خاصة، وعلى الحصول على الوثائق الضرورية للتسجيل في لوائح الانتخابات، كما يساعد النساء لكي يصبحن عضوات ناشطات لهنّ شأن في المجتمع.

ويُركّز مشروع منفصل مدته خمس سنوات كلفته ١٧,٢ مليون دولار على تسهيل عمليات الدعاوى والإجراءات القضائية بواسطة محكمتين رائدتين، في الوقت الذي يشجع على المزيد من الفعالية، والشفافية، والمحاسبة. وقد تعهدت الحكومة المصرية نقل هذه العملية الرائدة إلى نطاق البلاد

تعود أحد أهم المساهمات في مشاكل حقوق الإنسان في الأردن الى القيود المتعددة المفروضة على قدرة المواطنين في التمكن من تبديل حكوماتهم. تواصل الولايات المتحدة الحوار الذي يشدد على أهمية الالتزام القوي بحكم القانون وبالحكم الصالح وقد اشتملت برامج الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، البالغة ٤ ملايين دولار خلال ٢٠٠٢، على جهود لتحسين قدرات الأردنيين في التأثير على السياسة العامة، وكانت الأهداف المحددة لذلك إنشاء نظام الحكومة الإلكترونية (بواسطة الإنترنت) إضافة إلى إصلاح القضاء.

خصص قسم الدبلوماسية العامة في السفارة مبالغ تزيد عن ١٠٠,٠٠٠ دولار لبرامج حقوق الإنسان، كما أن برامج إصلاح النظام القضائي الجارية حالياً تشتمل على برنامج تبادل الزيارات للقضاة والخبراء القانونيين، وعلى تدريب القضاة الأردنيين باللغة الإنكليزية لتوسيع مجالات ومدى المعلومات والاتصالات المتوافرة لهم. وتبذل في الوقت الحاضر جهود مماثلة لفائدة الصحفيين والمجموعات النسائية. فقد تلقت النساء المرشحات لمناصب سياسية أيضاً تدريبات كما تم تدريب متطوعين لحملاتهن عبر برنامج حكومة الولايات المتحدة. كما ساعدنا في مجال التربية المدنية، حيث تمت ترجمة كتاب جديد تخطط وزارة التربية لاستخدامه ضمن برنامج رائد مقبل في المدارس الأردنية. أخيراً، رعت الولايات المتحدة مؤتمراً لنشطاء التربية المدنية من أكثر من عشرة بلدان عربية بما فيها الأردن الذي أسس «المواطنية المدنية العربية» (Arab Civitas)، أو المنظمات غير الحكومية التي تهدف إلى تعزيز التربية المدنية في المدارس وجامعات العالم العربي.

وتواصل الولايات المتحدة الحوار الجاري مع اللاعبين الرئيسيين في القطاع العمالي بمن في ذلك قادة النقابات العمالية، والمسؤولون في منظمة العمل الدولية، ومدراء القطاع الصناعي واصحاب المصانع، وممثلو الحكومة. وتركيزنا الأول يقوم على العمل ضمن المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) بغية تشجيع جميع الفرقاء على المحافظة على معايير عمل مقبولة بالنسبة لصناعة المنسوجات النامية في الأردن. ونلاحظ أن شروط العمل كانت في هذه المناطق الصناعية المؤهلة حسنة على العموم سنة ٢٠٠٢، كما تواصل تحسنها.

أعلنت الحكومة في أواخر سنة ٢٠٠٢ إنشاء مديرية جديدة لحقوق الإنسان داخل وزارة الخارجية، وهي تخطط لتدريس الدبلوماسيين في مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة خلال سنة ٢٠٠٣.

أثار المسؤولون في وزارة الخارجية في سفارتنا وفي واشنطن بعض حالات تقييد الحرية الدينية مع حكومة الأردن على أعلى المستويات، كما رعت وزارة الخارجية زيارة وفد من علماء الدين المسلمين الأردنيين ضمن برنامج «الدين في الولايات المتحدة.»

الكويـت

لدى الكويت تاريخ من القضاء يتأثر بالحكومة، والسجون المكتظة، واعتداء قوى الامن والشرطة على الموقوفين. ولا يزال الاجانب والنساء يواجهون العنف والتمييز، على الأخص أمام القضاء. كما أن الحكومة تقيد حرية التعبير، والاجتماع، والتجمع، والصحافة. كذلك فان حقوق النقابات وحقوق العمال لا تزال تخضع لقيود شديدة، كما أن قانون العمل لا يحمي العاملين في المنازل. الاستراتيجية الأميركية لحقوق الإنسان والديمقراطية لسنة ٢٠٠٣٢٠٠٢ بالنسبة للكويت متعددة الأوجه، مع تشديد خاص على الإنكار المتواصل لحق الانتخاب للمرأة الكويتية ولحقوق العمال.

لجعل الحكومة قابلة للمحاسبة أكثر عن ممارساتها. الاستراتيجية الأميركية لحقوق الإنسان والديمقراطية لسنة ٢٠٠٢–٢٠٠٣ بالنسبة لإيران تُركز على مطالبة أصدقائنا وحلفائنا بأن يطالبوا بحصول تحسن ملموس، وهام، وقابل للتحقق منه في سياسة إيران الهدامة في مجال حقوق الإنسان، وفي مجالات اخرى، قبل الموافقة على تطوير العلاقات التجارية والثنائية مع إيران.

صحيح أن الولايات المتحدة لا تقيم علاقات دبلوماسية مع إيران، لكن جهود الولايات المتحدة الرامية إلى تشجيع الحكومة الإيرانية على وقف الإساءة لحقوق مواطنيها الإنسانية تتخذ أوجها عدة وهي مستمرة. يضاف إلى ذلك أن إيران غير مؤهلة حالياً لتلقي المساعدات من حكومة الولايات المتحدة بموجب القانون الأميركي. فنحن نلحّ باستمرار على البلدان الأخرى أن تشترط ربط علاقاتها الثنائية والتجارية مع إيران بتحقيق تحسينات في مجالات حقوق الإنسان ووقف الدعم للإرهاب، وعدم إعاقة العملية السلمية في الشرق الأوسط، والتوقف عن تطوير أسلحة الدمار الشامل.

وفي هذا السياق، وفي حين نعلن بوضوح عن معارضتنا للتعامل مع إيران، ندفع الاتحاد الأوروبي بقوة إلى ربط تنفيذه اتفاقات التجارة والتعاون مع إيران بحزم بتحقيق تغيرات إيجابية في سياسة إيران في تلك المجالات المقلقة.

وتواصل الولايات المتحدة العمل من أجل صدور قرارات في الأمم المتحدة والمنابر الدولية الأخرى تنتقد سياسات إيران الخاصة بحقوق الإنسان. دعمنا دائماً ودافعنا بقوة عن قرارات الاتحاد الأوروبي حول سياسات إيران الخاصة بحقوق الإنسان في لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. ويجتمع ممثلو الولايات المتحدة بصورة منتظمة مع مختلف الجماعات التي تعاني من التعديات على حقوق الإنسان في إيران، كما أن شكاواهم تُوثق لتوزع على الحكومات الأخرى، ولتضم إلى التقرير السنوي حول حقوق الإنسان في إيران وإلى التقرير المتعلق بالحريات الدينية. أبرز الرئيس والمسؤولون الأميركيون الآخرون الطريقة البائسة التي تعامل بها حكومة إيران شعبها في العديد من المناسبات وسوف نواصل ذلك.

حدد وزير الخارجية باول إيران «كبلد مثير للقلق بنوع خاص» للمرة الرابعة على التوالي، وذلك على أساس المبادئ المتضمنة في قانون الحريات الدينية الدولية. عمل المسؤولون في وزارة الخارجية مع سفير سويسرا لدى إيران، الذي تمثل سفارته المصالح الأميركية، لإثارة الهواجس الخاصة بالحريات الدينية العائدة لاضطهاد الاقليات الدينية، وبنوع خاص البهائيين.

الأردن

لدى الأردن تاريخ من القيود الهامة على حرية التعبير، والصحافة، والاجتماع والتجمع، ونظام قضائي ضعيف، ومنع معاقبة القوى الأمنية، وكل هذا يساهم في الاساءة الى حقوق الإنسان. تتناول الاستراتيجية الأميركية لسنة ٢٠٠٢–٢٠٠٣ بالنسبة لحقوق الإنسان والديمقراطية في الأردن تشكيلة واسعة من القضايا الحساسة بما فيها الانتخابات النزيهة والشفافة، وتثبيت حكم القانون، والإصلاحات القانونية، والقضايا العمالية. وتسعى الولايات المتحدة إلى تعزيز قضايا حقوق الإنسان هذه عبر حوار مباشر مع الحكومة الأردنية، وعبر برامج تهدف إلى تنمية العناصر اللازمة لحقوق الإنسان، علاوة على التقارير الاعلامية حول حقوق الإنسان، وحول وضع الحريات الدينية في الأردن.

لبنـــان

لدى لبنان تاريخ من القضاء المتأثر بالحكومة، والسجون المكتظة، والتوقيف الاعتباطي، واحتجاز منتقدي الحكومة، وتعدي قوات الامن والشرطة على الموقوفين، والقيود على حرية الاجتماع، والدين، والتجمع. تتركز استراتيجية الولايات المتحدة لحقوق الإنسان والديمقراطية لسنة ٢٠٠٢–٢٠٠٣ بالنسبة للبنان على تعزيز المجتمع المدني، وحكم القانون، وحرية الصحافة، ومكافحة الاتجار بالبشر.

يُعتبر غياب الشفافية السياسية والقضائية أحد أكبر المساهمات في مشاكل حقوق الإنسان في لبنان. إن حق المواطنين في تغيير حكومتهم لا يزال محدوداً إلى حد كبير بسبب غياب سيطرة

PHOTO: USAID/Thomas Hartwell

الحكومة على أجزاء من البلاد، والعيوب في النظام الانتخابي الذي شوه انتخابات سنة ٢٠٠٢، والنفوذ السوري. تتعامل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية مع هذه القضايا عن طريق تخصيص مليون دولار من الهبات العائدة للشفافية والمحاسبة. وستة ملايين دولار من برنامج الديمقراطية والحكم الصالح، و٢٠٠,٠٠٠ دولار من موازنة مبادرة الشراكة في الشرق الأوسط (MEPI) التي تركز على تعزيز الحكومات المحلية، ومجلس النواب، ووكالات المراقبة عن طريق تحسين تقديم الخدمات إلى المواطنين والبلديات. فقد شارك ٥٤٤ رئيسا، ونائب رئيس، ومسؤولا ماليا من ٣٥٠ بلدية في ١٣ ورشة عمل رعتها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية من أجل تعزيز قدراتهم الإدارية والمالية ولاجل التطوير والتدريب الأفضل لمواردهم البشرية. قدمت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أيضاً ٢٩ منحة بقيمة ٢٥ ألف دولار لمساعدة نشاطات منظمات غير حكومية ومبادرات أخرى تستهدف القطاعات الخاصة والعامة في مجالات الصحة، والمعاملات الحكومية، والأخلاقيات المهنية، وتوعية الشباب.

تستخدم السفارة جزءاً من صندوق السفير لمساعدة برنامجين يهدفان إلى تحسين الظروف الحياتية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. ركّز أحد هذه البرامج على تحسين شروط وصول الأطفال المعاقين إلى حصص التدريس في المدارس بينما درب البرنامج الثاني النساء الفلسطينيات كممرضات متخصصات في قضايا الصحة النسائية.

وبذل فريق عمل السفارة المعني بقضية الاتجار بالبشر جهوداً مركزة للضغط على الحكومة اللبنانية كي تحسن سجلها في هذا الموضوع. وتم ابتكار عدة مشاريع لمساعدة الحكومة في جهودها هذه، من ضمنها إيجاد ملاذ آمن

إن عدم إعطاء المرأة حقوق الانتخاب والترشيح وغيرها من الحقوق لايزال يحد من التقدم في تحسن الحقوق الأساسية الأخرى، وهذا يُشكل أحد أهم المساهمات في مشاكل حقوق الإنسان في الكويت. تواصل السفارة العمل بموجب التزاماتها الدبلوماسية وتلك المتعلقة بالشؤون العامة مع أعضاء حكومة الكويت والرأي العام، ساعية إلى توضيح مواقف مختلف اللاعبين وإلى إثارة الوعي بالنسبة للفوائد التي تنتج عن تحرير المرأة للبلاد. وفي هذا السياق، كثيراً ما يحضر الرسميون في السفارة، بمن فيهم السفير، الاجتماعات المسائية (الديوانيات) ويتحدثون فيها في البيوت الخاصة المفتوحة أمام أعضاء جميع الاتجاهات والطبقات السياسية (نظام «الديوانية»). وهناك مجالات أخرى، مثل اجتماعات المجموعات النسائية، واجتماعات الجمعيات المهنية والاكاديمية، توفر فرصاً كثيرة لتشجيع الوعي والتفهم للقيم الأميركية، وعلى الأخص بالنسبة لحقوق المرأة. ويتبادل الرسميون الأميركيون أيضاً الآراء بصورة منتظمة مع القيادات النسائية الناشطة ومع الرسميين الحكوميين ذوي المناصب الرفيعة للتأكد من أن مساندتنا لقضية حقوق المرأة تتواصل بصورة تتناسب مع ثقافة الكويت.

إن أكثر من نصف مجموع سكان الكويت من العمال الأجانب بما فيهم عدد كبير من خادمات المنازل، وبعض العمال، والأطفال المعرضين بنوع خاص للاعتداء. وفي حين سُمح للعمال الأجانب بالانضمام إلى الاتحادات تحت بعض الشروط، إلا انه لم يسمح لهم بالتصويت أو بالترشيح لمركز منتخب في هذه الاتحادات. وتُلّح الولايات المتحدة باستمرار على حكومة الكويت بوجوب معالجة حقوق العمال، وعلى الأخص العمال الأجانب، ومنع استخدام القاصرين لركوب الجمال في المسابقات، كما يتواصل التحقيق في تقارير وحوادث المتاجرة بالبشر. وتشجع الحكومة أيضاً على إيجاد حل للوضع القانوني لـ ٧٤,٠٠٠ من العرب «البدون»، الذين لهم روابط إقامة في الكويت ولكن لا وثائق هوية لديهم.

موّلت الولايات المتحدة مشروعاً بقيمة ٥٥٩,٠٠٠ دولار من «صندوق حقوق الإنسان والديمقراطية» لإنشاء أكاديمية إقليمية لتدريب المنظمات غير الحكومية على المشاركة السياسية، وتطوير الأحزاب السياسية، وقضايا المرأة والصحافة، ضمّت مشاركين من الكويت. ويرعى صندوق الولايات المتحدة للديمقراطية في الشرق الأوسط (MEDF) برنامجاً لتدريب النساء الناشطات للعمل من أجل تطوير وتطبيق استراتيجية فعالة للحصول على الحقوق السياسية للمرأة، بما فيها حق الانتخاب وحق الترشّح.

سهّل برنامج الزوار الدوليين مشاركة أربع نساء كويتيات في برنامج إقليمي بعنوان «النساء كشريكات في السياسة» في مطلع سنة ٢٠٠٢. فقد سافرن إلى الولايات المتحدة خلال انتخابات منتصف الدورة النيابية لدينا، وكان بإمكانهن مشاهدة العمل السياسي الأساسي، وحملات الضغط الشعبي دفاعاً عن مواقف معينة، ومشاهدة الحملات من منظور نسائي. كما يستمر هذا البرنامج في مساعدة الصحافة الكويتية الحرة والجريئة بصراحتها.

PHOTO:USAID/Thomas Hartwell

(UNCHR) في تموز/يوليو ٢٠٠٢. فقد بدأنا آنذاك حواراً نشطاً مع الأعضاء الآخرين في اللجنة لمعارضة هذا التعيين، مذكرين بسجل ليبيا البائس بالنسبة لحقوق الإنسان، إضافة إلى انه ما زال يترتب على ليبيا تلبية شروط مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والمتعلقة بإسقاط طائرة بان أميركان ١٠٣ فوق لوكربي بإسكتلندة سنة ١٩٨٨. هذه الشروط تشمل الاعتراف بالمسؤولية عن أعمال الرسميين لدى ليبيا.

رداً على الضغط الدولي الناتج عن ذلك، أطلقت الحكومة الليبية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ سراح ٦٢ سجينا سياسيا وأعلنت أنها لن تحتجز بعد الآن أي سجين سياسي باستثناء اللذين يتبين انهم ينتمون إلى القاعدة. وفي أيلول/سبتمبر أيضاً، اعترف سيف الإسلام ابن القذافي، بسجل ليبيا السيء لحقوق الإنسان وعيّن، لأول مرة، وزيراً لحقوق الإنسان. أما فعالية هذه الوزارة الجديدة فتبقى قيد المتابعة.

في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣، اتخذت الولايات المتحدة خطوة غير مسبوقة تدعو إلى الاقتراع في لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ضد تعيين ليبيا في رئاسة اللجنة. ومع أن الاقتراع جاء لصالح ليبيا، إلا أن جهود الولايات المتحدة هذه ركزت الانتباه العالمي على عدم القبول برئاسة ليبيا وضمنت أن تحظى التعديات الليبية على حقوق الإنسان في المستقبل برقابة دولية متزايدة.

اجتمع ممثلو حكومة الولايات المتحدة بصورة منتظمة مع أعضاء مختلف المجموعات التي تعاني من التعديات على حقوق الإنسان في ليبيا. ان شكاوى تلك المجموعات موثقة كي تثار مع الحكومات الأخرى ولكي تُضم إلى التقرير السنوي حول ممارسات حقوق الإنسان في ليبيا والى التقرير الدولي حول الحريات الدينية.

المغـــرب

للمغرب تاريخ في التوقيف الاعتباطي والاحتجاز وإساءة معاملة المحتجزين، وجميعها ممارسات تساهم في انتهاكات حقوق الإنسان. بصورة إجمالية، تحترم الحكومة حقوق مواطنيها في معظم المجالات. تتعامل الاستراتيجية الأميركية لحقوق الإنسان والديمقراطية للعام ٢٠٠٢–٢٠٠٣، بالنسبة للمغرب والصحراء الغربية، مع مجموعة واسعة من القضايا الحرجة تشمل الدعم لإجراء انتخابات عادلة وشفافة، وإصلاحات في تطبيق حكم القانون، وقضايا النساء. تستمر الجهود للتوسع في استهداف الدفاع عن حقوق العمال والاتجار بالأطفال.

اتخذ المغرب خطوات إيجابية تجاه ترسيخ نظام أكثر ديمقراطية وذلك من خلال إجراء أول انتخابات برلمانية حرة وعادلة في عام ٢٠٠٢. وتبقى الولايات المتحدة ملتزمة بتطوير الديمقراطية بشكل متواصل في المغرب، وتدعم البرامج التي تشدد على أهمية الالتزام القوي بحكم القانون والحكم الصالح. قدمنا ما يزيد عن مليون دولار إلى مجموعة مؤتلفة من المنظمات الأميركية غير الحكومية التي تعمل مع شركاء من منظمات غير حكومية مغربية لتدريب المرشحين والأحزاب السياسية، كما لتعزيز الشفافية من خلال الانتخابات البرلمانية في أيلول/سبتمبر (تم ذلك بصورة مبدئية من خلال المعهد الديمقراطي الوطني والمعهد الجمهوري الدولي). كما خصصت مجموعة العمل من أجل الديمقراطية في سفارة الولايات المتحدة مبلغ ٢٣٣ ألف دولار لبرنامج دعم ١٢ مشروعاً لتشجيع مشاركة الناخبين والتعليم وتدريب المرشحات من النساء.

تتواصل اللقاءات بين كبار المسؤولين في حكومة الولايات المتحدة وأعضاء البرلمان المغربي وغيرهم من الموظفين الحكوميين لتشجيع الإصلاح السياسي والاقتصادي بدرجة أكبر. وبغية دعم هذا

لضحايا تلك التجارة في لبنان بتمويل من منحة قدرها ٣٣٠,٠٠٠ دولار قدمها مكتب نائب وزير الخارجية للشؤون العالمية لرصد ومكافحة الاتجار بالبشر. كما تم تنظيم لقاءات بين هذا المكتب والرسميين الحكوميين بغية تعزيز الوعي حول الاتجار بالبشر ومناقشة الاستراتيجيات الكفيلة بمقاومة هذا الاتجار إضافة إلى طاولة مستديرة استضافت ممثلي وسائل الإعلام المحلية.

دعا برنامج الزوار الدوليين أحد موظفي الأمن العام اللبنانيين، وأكاديمي، ومحام من منظمة غير حكومية إلى مؤتمر حول الاتجار بالجنس نظمته الحكومة الأميركية سنة ٢٠٠٢. كما تمت الموافقة على مشاركة أحد الموظفين الآخرين من دوائر الأمن العام في برنامج للزوار الدوليين هذا الصيف يتعلق بقضية الاتجار بالبشر. وأرسلت السفارة أيضاً خمس نساء إلى الولايات المتحدة للمشاركة في برنامج خاص للزوار الدوليين يهدف إلى توسيع مشاركة النساء في السياسة وفي الإصلاح السياسي في المنطقة.

قامت وزارة الخارجية بتمويل معهد الشؤون العالمية، وهو منظمة غير حكومية مقرها واشنطن، لكي تدير بنجاح مشروعاً على مدى ثلاث سنوات للمصالحة الدينية بين المسلمين والمسيحيين الموارنة في ثلاث قرى من لبنان. وقد أضيف لهذا المشروع قرية رابعة. ونتج عن ذلك نشوء منظمة غير حكومية محلية، ويجري الآن تطوير هذا المشروع بحيث يمكن استخدامه كنموذج لجهود المصالحة في أماكن أخرى في الشرق الأوسط.

ليبيا

لدى ليبيا تاريخ من الاعدامات بلا محاكمة، واختفاء الأشخاص، والتوقيف الاعتباطي، واحتجاز الأشخاص المستمر الآن دون إمكانية الاتصال بهم، واستخدام التعذيب على نطاق واسع، وأشكال المعاملة المذلة الأخرى، والقيود على حرية الكلام، والاجتماع، والصحافة، وحرية التعبير، وغياب العقاب على الجرائم. فالحكومة تشرف على القضاء، ولا يحق للمواطنين الحصول على محاكمة عامة نزيهة أو أن ينوب عنهم مستشار قانوني أو محام، كما أن تأسيس جمعيات مستقلة لحقوق الإنسان محظور. ولا زالت النساء والاقليات الدينية والاثنية تواجه العنف والتمييز.

هذه المشاكل، والعديد غيرها، تساهم في السجل البائس جداً لحقوق الإنسان في ليبيا. تركز الاستراتيجية الأميركية لحقوق الإنسان والديمقراطية في ليبيا لعام ٢٠٠٢–٢٠٠٣ على إدخال تحسن ملموس، وقابل للتحقق منه، ومستدام في سياسة ليبيا الهدامة لحقوق الإنسان.

وعلى الرغم من أن علاقات الولايات المتحدة مع ليبيا هي في أدنى مستوياتها نسبة لعدم وجود علاقات دبلوماسية، فان جهودنا من أجل تشجيع الحكومة الليبية على وقف تعدياتها على حقوق مواطنيها متعددة الأوجه وجارية. ولليبيا غير مؤهلة للحصول على مساعدات من الحكومة الأميركية بموجب القانون الأميركي.

كانت جهود الولايات المتحدة أساسية في زيادة وإعادة تركيز الاهتمام الدولي على السجل البائس لحقوق الإنسان في ليبيا، وذلك على أثر تأييد منظمة الوحدة الأفريقية بالإجماع تعيين ليبيا لرئاسة لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

عُمـــان

لعمان تاريخ في التوقيف الاعتباطي والاحتجاز يشمل إبقاء المحتجزين في عزلة تامة، ومنع نشاطات منظمات حقوق الإنسان، وتقييد حريات الكلام والاجتماع، وجميعها تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان. تتعامل الاستراتيجية الأميركية لحقوق الإنسان والديمقراطية لعام ٢٠٠٢–٢٠٠٣، بالنسبة لعمان، مع مجموعة متنوعة واسعة من القضايا الحرجة تشمل الدعم لاجراء انتخابات عادلة وشفافة؛ وتوسيع حق الخصوصية الشخصية والحريات الفردية للمواطنين، والسماح لمنظمات حقوق الإنسان العمل بحرية. تستمر جهود التوسع في استهداف الإصلاح القضائي، وقضايا الاقليات، والصحافة الحرة والمسؤولة.

يُعتبر أحد اعظم العناصر المؤدية الى مشاكل حقوق الإنسان في عُمان انتهاك الحريات الفردية والخصوصية الشخصية. وتستمر الولايات المتحدة في تحقيق التوسع المتواصل لهذه الحقوق، كما أثبت ذلك إعلان سلطان عُمان مؤخراً حول تطبيق نظام الاقتراع العام في انتخابات السنة الحالية. استضافت السفارة اخصائياً في تصميم مواقع للإنترنت بغية تأمين تدريب عملي لموظفي منظمة غير حكومية على استعمال شبكة الإنترنت للاتصال المتشابك مع منظمات أخرى. وتم توجيه تشديد خاص لدعم المنظمات غير الحكومية التي تخدم المرأة والمعاقين. عزز متحدث آخر على الشبكة رسالة التسامح الديني وأهمية الحوار بين الأديان. وتستمر السفارة في العمل عن كثب مع صحافيين ورؤساء تحرير من خلال زيارات ونشاطات تعاونية لتشجيع إعداد تقارير إخبارية حرة ومسؤولة. لا يحرر الصحافيون مقالات عديدة حول تجاربهم الشخصية فحسب الآن، بل وأيضا يناقشون الدور المهم الذي يؤديه العرب والمسلمون القاطنون في الولايات المتحدة في عملية إبداء الآراء في الصحف. كما تقوم الولايات المتحدة أيضاً بحثّ أعضاء الجسم الصحافي في عُمان على التوقف عن الممارسة الشائعة للرقابة الذاتية الطوعية.

يشتمل مشروع التعزيز البرلماني على صندوق لتعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط بقيمة ١٥٠ ألف دولار لمدة سنتين، وهي مبادرة يرعاها المعهد الجمهوري الدولي، ويتركّز الاهتمام فيها على برنامج بناء القدرات لتدريب موظفي برلمان عُمان الناشئ. صُمم التدريب خصيصاً لتعزيز قدرات الموظفين على اقتراح تشريعات أو على انتقاد تشريعات مقدمة من الحكومة. كما مكّن صندوق برنامج المنح الصغيرة للديمقراطية منظمات المجتمع المدني من زيادة مجالات وصولها وعملها الدفاعي عن قضايا المرأة والمعاقين.

يقوم مشروع صندوق حقوق الإنسان والديمقراطية بتمويل قدرة ٥٥٩ ألف دولار لأكاديمية تدريب إقليمية للمنظمات غير الحكومية حول المشاركة السياسية، وتطوير الأحزاب السياسية، وقضايا المرأة، ووسائل الإعلام التي تشمل مشاركين عُمانيين. سافر مساعد وزير الخارجية للشؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، لورن كراينر، إلى عُمان في حزيران/ يونيو ٢٠٠٢، وناقش تطورات حقوق الإنسان مع عدد من المسؤولين الحكوميين العمانيين ومنظمات غير حكومية، وغيرهم.

نفّذ برنامج الزوار الدوليين، إضافة إلى تمويلات من السفارة، ورش عمل بالتنسيق مع المنظمة الدولية لتطوير القوانين، وهي منظمة غير حكومية تعمل انطلاقاً من مركزها في روما. عالجت هذه الورش قضية الإصلاح القضائي وضمت في

الأسلوب في العمل مولّت الولايات المتحدة إقامة المنتدى المغربي للعمل السياسي الديمقراطي في شباط/فبراير ٢٠٠٣ كجزء من منحة تبلغ قيمتها ٥٥٩ ألف دولار لدعم تقوية الأحزاب السياسية عبر المنطقة بأكملها. ناقش مشاركون من منظمات غير حكومية من المغرب، والجزائر، وموريتانيا، وتونس تطور الأحزاب السياسية ومدى مشاركتها، إضافة إلى وسائل الإعلام وحقوق المرأة.

قابل بانتظام مسؤولون أميركيون مجموعة متنوعة من الناشطين في ميدان حقوق الإنسان من منظمات غير حكومية، ومن أفراد من المجتمع المدني، وقيادات من الجاليتين اليهودية والبربرية، وذلك بهدف تقييم بيئة حقوق الإنسان بوجه عام بما في ذلك مدى التسامح الديني. كما شجعت السفارة والقنصلية العامة بشكل متواصل زيادة الإدراك للقضايا المتعلقة بتشغيل الأطفال والاتجار بالبشر، وذلك من خلال اجتماعات منتظمة مع مسؤولين في منظمات غير حكومية وموظفين حكوميين. مولت الولايات المتحدة مشروع تشجيع بناء قدرة المجتمع المدني للجمعيات الإنمائية المحلية، وتدريب أعضاء الأحزاب السياسية المحلية، والتدريب حول الحقوق القانونية للمرأة بهدف مساعدة المنظمات النسائية غير الحكومية في الدفاع بصورة اكثر فعالية عن حقوق الإنسان.

كما رعت الولايات المتحدة أيضاً برنامجاً ناجحاً بكلفة ٣٠٠ ألف دولار أعدته نقابة المحامين الأميركيين مع دار الحرية (Freedom House)، ساعد الحكومة في إصلاح قانون الإجراءات الجنائية في المغرب. وبدأ للتو تنفيذ برنامج لمتابعة المسائل الهامة المكملة لهذا القانون. وقعت وزارة العمل الأميركية مذكرة تفاهم مع حكومة المغرب تنص على تقديم مبلغ ١,٥ مليون دولار لتمويل مشروع يشجع إجراءات المساومة الجماعية للعمال والحل السلمي للنزاعات بين العمال وأصحاب العمل.

بالإضافة إلى ذلك، سوف تعزز حقوق العمال اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والمغرب التي يجري التفاوض بشأنها في الوقت الحاضر.

دعت إلى الولايات المتحدة بواسطة برامج الزوار الدوليين عدة أعضاء من منظمات غير حكومية مغربية كما مسؤولين حكوميين وناشطين في حقول حقوق الأطفال، والاتجار بالأطفال، وحقوق العمال، وإصلاح السجون، وحقوق المرأة. شاركت خمس ناشطات في الشأن السياسي في برنامج خاص للزوار الدوليين تم تصميمه لمراقبة انتخابات الكونغرس الأميركي في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. كما رعت أيضاً السفارة تدريب ثلاثة خبراء قضائيين مغاربة في القاهرة.

PHOTO: IFES

بذلت الولايات المتحدة جهوداً كبيرة لتعزيز الاهتمام في مسألة الاتجار بالبشر. إننا نستهدف بصورة خاصة تشغيل الأطفال الذين يتم جلبهم إلى قطر للعمل كفرسان في سباقات الجمال وألحّينا على تبني واجبات ومعايير قياسية لهؤلاء الفرسان. وافق المسؤولون الحكوميون على السماح لفريق تموله الولايات المتحدة بأن يقدم المشورة والتدريب لفرض رقابة افضل بالنسبة لهجرة الأطفال القادمين إلى البلاد.

استضاف السفير الاميركي مؤتمر عُقد عبر نظام الفيديو الرقمي بهدف تركيز الاهتمام على تقرير تطور الإنسان العربي، وتم توزيع مئات من النشرات التي تشرح تاريخ ومفهوم حقوق الإنسان سوية مع تقارير وزارة الخارجية الخاصة بالدول بشأن ممارسات حقوق الإنسان والاتجار بالبشر.

المملكة العربية السعودية

للمملكة العربية السعودية تاريخ في تقييد الحريات الدينية، وتقييد حرية التعبير، والاتجار بالبشر، وانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان. تركز الاستراتيجية الأميركية لحقوق الإنسان والديمقراطية لعام ٢٠٠٢–٢٠٠٣ بالنسبة للملكة العربية السعودية على هذه الاهتمامات، وتبني اهتمامها على الانخفاض الكمي في عام ٢٠٠٢ في عمليات الاتجار بالبشر والتحسن في حرية الصحافة مع تحسن هامشي في الحرية الدينية.

تشجع الولايات المتحدة وتروج لتحسين حرية الصحافة بعدة طرق. خلال العام ٢٠٠٢، دعونا إلى الولايات المتحدة خمسة مراسلين صحفيين للاشتراك في برامج تتعلق بالصحافة. كما واصلت السفارة أيضاً تنفيذ برنامج لتأمين إمكانية وصول عدد أكبر من القيادات النسائية إلى الشؤون العامة من ضمنهم عدد كبير من الصحافيين. وكما نحث الحكومة السعودية على السماح لعدد أكبر من الصحافيين الأجانب بزيارة البلاد وكتابة تقارير حول القضايا المحلية السعودية والقضايا السياسية الدولية.

إن لأهداف الولايات المتحدة بالنسبة للاتجار بالبشر ثلاثة جوانب: تشجيع حكومة المملكة العربية السعودية على إبلاغ العمال القادمين إليها بحقوقهم والمرجع الذي يتوفر لهم في حال إساءة معاملتهم عندما يحصلون على تأشيرة دخول للسفر إلى المملكة العربية السعودية، وحالما يصلون إليها. كما نحث الحكومة على تشجيع الإدراك لدى عامة الشعب بالمسائل المتعلقة بخدم المنازل، وأخيراً ناقشنا الوسائل لتحسين الحقوق القانونية للعمال الأجانب على المدى الطويل بموجب قانون العمل السعودي. تعاطت سفارتنا مع مسؤولين سعوديين، وشجعت حماية العمال الأجانب بموجب القانون، وعملت مع وسائل الإعلام السعودية والناشطين الاجتماعيين بهدف تعزيز الأهداف الأميركية. وتقوم السفارة بتوسيع شبكة اتصالاتها مع الذين يتعاملون بقضايا الاتجار بالبشر داخل الحكومة. كما تشجع أيضاً مشاركة المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وزيادة جهود الشؤون العامة لتركيز الاهتمام على مخاطر وتهديدات الاتجار بالبشر.

سـوريـــة

لسوريا تاريخ في تقييد حرية التعبير، يشمل تقييداً صارماً للمجتمع المدني والمظاهرات المضادة للحكومة. وبصفتها دولة راعية للإرهاب، لا تتأهل سورية للحصول على مساعدة اقتصادية من الولايات المتحدة. رغم الموارد المحدودة المخصصة لذلك فان الاستراتيجية الأميركية للحقوق المدنية والديمقراطية لعام ٢٠٠٢–٢٠٠٣

عضويتها خبراء في مجالات التحكيم، وإدارة المنظمات غير الحكومية، ومقاضاة الجرائم الذي نص عليها القانون مؤخراً، وجرائم وسائل الاتصال الإلكتروني، ومكافحة الإرهاب. شارك حوالي ٥٠٠ محام وموظف قانوني، ومدع عام، ومحقق، وقاض ورجل شرطة، وأكاديمي، ومستشار اقتصادي، ومدير منظمة غير حكومية في هذه الورش التي حصلت على تغطية إخبارية واسعة من وسائل الإعلام.

قطـــر

قطر دولة في طور التحول من مجتمع تقليدي له تاريخ في التقييد الصارم للحريات، بضمنها حرية الاجتماع، وإنشاء الجمعيات، والدين إلى نظام للحكم أكثر ديمقراطية يحمي الحقوق الأساسية. شملت التطورات الإيجابية خلال السنة الماضية الموافقة على دستور يضمن التمثيل البرلماني وحماية حقوق الإنسان الأساسية؛ وانتخاب امرأة عضوة في المجلس البلدي؛ وتشكيل لجنة لحقوق الإنسان تضم عدة نساء في عضويتها. رغم هذا فلا تزال هناك مشاكل خطيرة، بضمنها الاتجار بالبشر، والتحامل ضد العمال الأجانب. تعالج الاستراتيجية الأميركية لحقوق الإنسان والديمقراطية لعام ٢٠٠٢–٢٠٠٣ بالنسبة لقطر مجموعة واسعة من القضايا الخطيرة تشمل إنشاء مؤسسات ديمقراطية، وتشجيع تقدم دور المرأة، وحث حكومة قطر على معالجة حقوق العمال الأجانب والمحليين، ووضع حد لعمليات الاتجار بالبشر.

كان التقييد المستمر للعديد من الحقوق الأساسية أحد أعظم العوامل التي ساهمت في بروز قضايا حقوق الإنسان في قطر. نتوقع أن يتحسن هذا الوضع بعد تطبيق الدستور الجديد. وقد التزمت الولايات المتحدة بالمحافظة على حوار متواصل حول حقوق الإنسان، ودافعت عنه بكثافة من أجل تخفيف التقييدات على حقوق العمال واستمرار التقدم باتجاه الحرية الدينية. عقد موظفون كبار في وزارة الخارجية الأميركية والسفير الأميركي ومساعدة وزير الخارجية للديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل اجتماعات ركزت الاهتمام على هذه القضايا مع مسؤولين حكوميين وقادة من القطاع الخاص خلال السنة الماضية. تشدد الولايات المتحدة على أهمية الحوار الإسلامي-المسيحي وتنظيم وضع رجال الدين في قطر. دعمت السفارة مؤتمراً رعته الحكومة حمل شعار «بناء الجسور» يشجع الحوار الإسلامي-المسيحي.

ساهمت السفارة بالتعاون مع مسؤولين حكوميين ومواطنين في القطاع الخاص في تطوير برامج في مجالات إدارة الانتخابات، وتدريب المرشحات في الحقل السياسي، وتطوير المجتمع المدني. أرسلت حكومة الولايات المتحدة نائبة حاكم ولاية ساوث داكوتا، كارول هيلارد، للتحدث حول أصول تنفيذ الحملات الانتخابية في ندوة حول دور النساء في الحقل السياسي عقدت في الربيع المنصرم. كما سافرت مرشحة سابقة في الانتخابات البلدية إلى الولايات المتحدة لمتابعة برنامج حول النساء في الحقل السياسي.

تشارك قطر بصورة منتظمة في عدة مبادرات إقليمية. يرعى مشروع تابع لصندوق حقوق الإنسان والديمقراطية بمبلغ قدره ٥٥٩ ألف دولار يدعم أكاديمية إقليمية لتدريب المنظمات غير الحكومية في المشاركة السياسية، وتطوير الأحزاب السياسية، وقضايا المرأة، ووسائل الإعلام. كما يرعى هذا الصندوق برنامجاً إقليمياً ومركز تدريب في البحرين لتعزيز أنظمة إدارة الانتخابات في الخليج، وسوف يعمل عن كثب مع قطر في نطاق هذا المشروع.

القائمة في هذا المجال ولتنسيق حضور المحاكمات والاجتماعات مع ناشطين لجمع المعلومات.

استضافت السفارة ناشطين في مجال حقوق الإنسان في ٩ استقبالات واجتماعات غير رسمية لتوفير فرص تبادل المعلومات دون إزعاج من رجال الشرطة، كما نظمت اجتماعات حول طاولة مستديرة لزعماء أحزاب المعارضة لإجراء مناقشات بعيداً عن نواب الحزب الحاكم. قدم صندوق الديمقراطية الصغير للسفارة المساعدة إلى منظمات أكاديمية والمجتمع المدني لحقوق الإنسان/ التدريب على حكم القانون، والتدريس، ومناصرة القضايا. تم منح مبلغ يساوي ٤٠ ألف دولار تقريبا إلى عدة مشاريع. شمل هذا المبلغ منحة إلى كلية القانون لبدء إنشاء مجموعة أساسية لمكتبة القانون العام باللغة الإنجليزية، وبذلك تدعم الطلاب الذي يدرسون للحصول على شهادة في القانون العام؛ ومنحة إلى المعهد العربي لحقوق الإنسان لتغطية نفقات نشر محاضر اجتماعاته السنوية؛ ومنحة إضافية إلى المعهد العربي لترجمة تقرير وزارة الخارجية المتعلق بالدول بالنسبة لممارسات حقوق الإنسان في تونس إلى اللغة العربية.

الضفة الغربية وقطاع غزة

كان استمرار العنف والإرهاب المساهمين الرئيسيين في السجل السيئ لإسرائيل حول حقوق الإنسان في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال عام ٢٠٠٢. كما كان لسلطة الحكم الذاتي الفلسطينية أيضاً سجل سيئ لحقوق الإنسان. تركز الاستراتيجية الأميركية لحقوق الإنسان والديمقراطية لعام ٢٠٠٢–٢٠٠٣ بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة على تطبيق رؤية الرئيس بوش في قيام دولتين، وإنهاء دورة العنف، وإعادة الإطلاق للعملية السياسية داخل إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة.

إن دعم تطوير المجتمع المدني في الضفة الغربية وقطاع غزة لدى حكومة الولايات المتحدة التي خصصت لبرنامجها الرئيسي، والمسمى «تمكين»، مبلغ ٣٢ مليون دولار للفترة ما بين ٢٠٠٠–٢٠٠٥. وضعت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية مبلغ ١,٢٤٥,٧٨٧ من هذه الأموال ضمن برنامج موزع على ١٦٠ منحة قدمت إلى منظمات فلسطينية رئيسية تشجع الإصلاح وتدعم دوراً نشطاً للمواطنين ومجموعات المجتمع المدني في أدوار الإشراف ومناصرة القضايا. نفذت هذه المنظمات عمليات استطلاع ومسح للرأي العام، وشجعت تغيير السياسية والقوانين ونظمت المنتديات الشعبية لتحديد حاجات وأولويات المواطنين الفلسطينيين. وبلغ مجموع التمويلات لبرامج تعزيز المجتمع المدني إلى أكثر من ٤,٣ مليون دولار خلال السنوات السبع الماضية. دعمت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية مجموعة من ورش العمل التي قامت بالاطلاع على نماذج من المجتمعات الأخرى المتحولة نحو الديمقراطية، مركزة الاهتمام بهذا على قضايا حكم القانون المترافقة معها. زودت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أيضاً أكثر من مليون دولار لمجموعة مؤتلفة من المنظمات غير الحكومية لتقوم بإعداد البنية التحتية للانتخابات العامة الفلسطينية التي قد تتم خلال السنة الحالية.

يواصل المسؤولون في الحكومة الأميركية تشجيع المشرّعين الفلسطينيين للتشديد على دورهم في عملية الإصلاح الحكومي. مولت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية شراء معدات للمؤتمرات عبر الفيديو سمحت للمشرعين، الذين تفضلهم الحواجز الحدودية بالالتقاء، مما وفر لهم فرصة أساسية لتنظيم التنسيق في التصويت بعدم إعطاء الثقة وأدى إلى تحدي في الجهاز التنفيذي للسلطة

بالنسبة لسورية تعتمد نهجا متعدد الجوانب يتضمن مباحثات ثنائية، وبرامج دبلوماسية عامة والسعي إلى تأمين الحقوق المدنية للمهاجرين والمدافعين عن المجتمع المدني.

يشدد المسؤولون الأميركيون بانتظام على أهمية حرية الاجتماع، والتعبير، والصحافة، واحترام حقوق الإنسان من خلال اجتماعات مع نظرائهم السوريين. تحافظ السفارة الأميركية على حوار حول هذه الأمور مع وزارة الخارجية السورية وتشارك في مجموعة المراقبة المؤلفة من السفارات حول حقوق الإنسان التي تقوم بتبادل المعلومات وتنسق الاستجابات والبرامج المتعلقة بذلك. يلعب هذا التنسيق دوراً أساسياً في تعزيز حقوق الإنسان في سورية.

وضمن جهود تحفيز النقاش حول المجال الكامل للمسائل التي تواجه علاقتنا الثنائية، ساعدت السفارة في التنظيم والمشاركة في الجولة الثانية للحوار الأميركي/السوري التي عقدت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. يوفر هذا البرنامج غير الرسمي منتدى ثميناً لتبادل الآراء وتوسيع الاتصال بين سورية والولايات المتحدة حول عدد من القضايا بضمنها احترام حقوق الإنسان.

تدير السفارة برنامجً دبلوماسي عامة نشطا يشدد على أهمية الديمقراطية وحقوق الإنسان. فمثلا، تشجع برامج المحاضرات مشاركة سورية اكبر في الحياة العامة وتعالج مسائل مثل كيف يمكن للأفراد التأثير في النظام السياسي، مع التشديد على الشفافية والمجتمع المدني؛ وما هي الطرق التي يمكن من خلالها استخدام الأعمال الخيرية لتحسين وضع المجتمع؛ وكذلك، الدور المتغير للمرأة الأميركية العربية والإسلامية في المجتمع الأميركي.

تحافظ الولايات المتحدة على برنامج نشط للزوار الدوليين صمم لتعريف السوريين «المأمول نجاحهم» إلى وجهات النظر البديلة، والتدريب المهني، والثقافة الأميركية والمجتمع الأميركي، ولتشجيع مشاركة أوسع في المجتمع المدني. يقوم هذا البرنامج أيضاً بتعريف المشاركين إلى نظرائهم الأميركيين ويفتح أمامهم استراتيجيات يمكن من خلالها تطبيق أفكار وإصلاحات جديدة.

تونس

لتونس تاريخ في تقييد حرية التعبير، والتوقيف الاعتباطي، والاحتجاز، والتعذيب. تشمل الاستراتيجية الأميركية لحقوق الإنسان والديمقراطية لعام ٢٠٠٢ ٣٠٠٣ بالنسبة لتونس مجموعة واسعة من المبادرات لتشجيع حقوق الإنسان وتطوير أكبر للديمقراطية والمجتمع المدني. تركز هذه الاستراتيجية الاهتمام على إثارة المسائل مع المسؤولين التونسيين على كافة المستويات، وتوسيع الاتصالات مع مجموعات حقوق الإنسان والمجتمع المدني لتحديد القضايا الخطيرة لحقوق الإنسان في غياب صحافة حرة، والعمل مع دول أخرى وناشطين دوليين آخرين من أجل تركيز الاهتمام على المساعدات والضغط الدبلوماسي.

يثير المسؤولون الأميركيون بانتظام مسائل حقوق الإنسان مع المسؤولين الحكوميين التونسيين على جميع المستويات. كما شاركت الولايات المتحدة في جهد منتظم لزيادة الاتصالات مع ناشطين محليين ودوليين لمشاطرة المعلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان في تونس. يقابل مسؤولون من السفارة الأميركية كل أسبوعين نظراءهم من السفارات الأوروبية في تونس للتباحث حول قضايا حقوق الإنسان والاتجاهات

اليمنية، وتحسين إدارة الانتخابات، وزيادة مشاركة الناخبين، وتحسين سجل حقوق الإنسان في البلاد.

يمول صندوق الزمالة لمكافحة الإرهاب في وزارة الدفاع برنامج تدريب لضباط من الجيش اليمني حول أهمية احترام حقوق الإنسان. وكانت نتيجة هذا المشروع حدوث انخفاض ملحوظ في قضايا انتهاك حقوق الإنسان من قبل القيادة العسكرية.

بتشجيع من الولايات المتحدة، شرعت اليمن برنامجاً طويل الأمد للإصلاح القضائي في محاولة لمواجهة المشاكل العديدة داخل الجهاز القضائي. فالمحاكم مستقلة اسمياً فقط، وقد استشرى فيها الفساد كما تتعرض لتدخّل الفرع التنفيذي للحكم، وفشل السلطات في تطبيق الأحكام.
بالإضافة إلى الإصلاحات السياسية، تحث حكومة الولايات المتحدة حكومة اليمن على تشريع إصلاحات اجتماعية، وتشجيع احترام حقوق الإنسان كما إزالة التمييز ضد المواطنين اليمنيين، وبالأخص الاقليات. موّل مكتب الدبلوماسية العامة في السفارة ١٧ مشروعاً منفصلاً في عام ٢٠٠٢، كان لجميعها أهداف طموحة في تحسين المجتمع اليمني. وكان أحد أبرز هذه البرامج، البرنامج الخاص بتدريب وتعليم عشرة زعماء دينيين نافذين حول الحقوق السياسية والمدنية والدستورية التي يكفلها قانون حقوق الإنسان الجديد في اليمن.

وكان من بين هذه البرامج برنامج يهدف إلى تخفيض درجة العنف الممارس ضد النساء الذي عملت على تنفيذه قياديات من مجموعات نسائية محلية مع مسؤولين من عدة وزارات لرفع مستوى الإدراك بالجذور النفسية، والطبية، والجنائية، والثقافية، والقانونية للعنف ضد النساء. أدى هذا البرنامج إلى إنشاء شبكة وطنية من المجموعات النسائية تساعد ضحايا العنف المنزلي.
كانت النساء اليمنيات بصورة تقليدية مهمشات سياسياً واجتماعياً، مع مشاركة سياسية ضئيلة، وتقيد الوصول إلى وظائف في حقول العناية الصحية والتعليم، كما وردت تقارير واسعة

PHOTO:USAID/Thomas Hartwell

PHOTO:IFES

الفلسطينية واجبرها على تغيير أعضاء الحكومة عام ٢٠٠٢. يتم دعم برامج أخرى تستهدف تعزيز الجهاز التشريعي بمبلغ يفوق ٨ ملايين دولار. كما يستمر المسؤولون في السفارة في التشديد على عدم قبول العنف ويطالبون السلطة الفلسطينية باتخاذ إجراءات ضد الإرهاب داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، كما في إسرائيل. في هذا السياق، منحت الوكالة الدولية للتنمية مبلغ ٥٠٠ ألف دولار على شكل ست منح وزودت مساعدة فنية إلى منظمات غير حكومية فلسطينية لإقامة ورش عمل وتدريب ونشر المعلومات حول أساليب غير عنيفة لحل النزاعات السياسية. دعمت برامج الوكالة الدولية للتنمية الدولية بحث قضايا حكم القانون بمبلغ ١,٣١٤,٣٠٤ دولارات تم من خلالها تدريب مدعين عامين وقضاة، وقدمت المشورة للمحاكم بشأن إدارة القضايا في المحاكمات، وزودت مواداً قانونية مرجعية، وحسنت مناهج دراسة القانون.

تسعى البرامج العامة للديمقراطية إلى تحسين إدراك المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة لحقوق الإنسان. استضاف القنصل العام الأميركي متحدثين عديدين حول مواضيع حكم القانون والديمقرطية. كما زود كتباً باللغتين العربية والإنجليزية حول حقوق الإنسان والديمقراطية إلى المدارس المحلية والمكتبات والى نقاط اتصال أخرى. كما ان الفلسطينيين يشاركون بانتظام في منتدى سالزبروغ، وبرنامج الزوار الدوليين، والبرامج الصيفية لمعهد فولبرايت.

اليمـن

لليمن تاريخ من المشاكل على النطاق السياسي والاجتماعي تشمل القدرة المحدودة للمواطنين في تغيير الحكومة، وضعف النظام القضائي، وانتهاكات لحقوق الإنسان، وقوانين تحد من حرية التعبير. تعالج الاستراتيجية الأميركية لحقوق الإنسان والديمقراطية لعام ٢٠٠٢–٢٠٠٣ بالنسبة لليمن ضرورة قيام الحكومة بتعزيز سجلها الخاص بحقوق الإنسان، والاستمرار في تشريع قوانين الإصلاح الاجتماعي، وتحسين المشاكل داخل النظام القضائي وتشجيع عملية التطوير الديمقراطي. بادرت الولايات المتحدة بتنفيذ عدة مشاريع تعالج هذه القضايا بضمنها برامج تهدف إلى توسيع الأحزاب السياسية

PHOTO:USAID/Thomas Hartwell

الانتشار حول المعاملة السيئة لخادمات المنازل، بضمنها بتر أجزاء في العضو الجنسي لدى المرأة.

أقامت الولايات المتحدة بموجب برنامج مساعدة التنمية (USDA)، مشروعاً لبناء وتجهيز مدارس ابتدائية جديدة للفتيات في مناطق ريفية نائية بغية تمكين الفتيات من الحصول على التعليم الحديث وتسهيل اندماجهن في المجتمع.

رغم أنه لا يتوفر للمواطنين في اليمن سوى قدرة محدودة على تغيير حكومتهم، فقد تم تنفيذ خطوات مهمة لتحديد المشاكل التي تشوب النظام الانتخابي مثل النقص في مشاركة الناخبين، إضافة إلى الفساد المستشري داخل البنى السياسية المحلية. موّلت الولايات المتحدة برامج نفذها المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) والمؤسسة الدولية لأنظمة الانتخاب (IFES) بغية تعزيز نظام تعدد الأحزاب في اليمن. عمل المعهد والمؤسسة مباشرة مع ناشطين سياسيين بهدف تحسين الانتخابات المقبلة من خلال تركيز الاهتمام على زيادة المشاركة السياسية للنساء، والتسجيل الشامل للناخبين، وتحسين نظام الحكم المحلي.

كما بدأ المعهد الديمقراطي الوطني بتنفيذ برنامج مولته الولايات المتحدة تم بموجبه تدريب أعضاء في المجالس المحلية، من أصحاب النفوذ والسلطة القوية في الحياة السياسية التقليدية اليمنية، من أجل تخفيض مشاكل المحسوبيات العائلية والفساد والتمييز بين الجنسين. وكنتيجة لكلا الجهدين اعتبرت الانتخابات النيابية الوطنية التي جرت في نيسان/إبريل ٢٠٠٣ بصورة عامة على أنها تُشكّل تحسناً هاماً عن الانتخابات السابقة مع تسجيل نقاط جيدة حول التنظيم والمشاركة والأمن. حضر السفير وموظفو السفارة، ومراقبون للانتخابات من المؤسسة الدولية لأنظمة الانتخاب والمعهد الديمقراطي الوطني، في مراكز الاقتراع المنتشرة عبر البلاد لمراقبة الانتخابات.